أساسيات الموئل الثالث

مبادئ التحالف الدولي للموئل التمهيدية بشأن عملية ومضمون المؤتمر الدولي حول الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (2016)

مثلما عبر أثناء انعقاد الدورة السابعة للمنتدى الحضري العالمي في مدينة (مديين 2014)، وأثناء اللجنة التحضيرية الأولى في مدينة (نيويورك، 2014)، فقد دعا التحالف الدولي للموئل[1] إلى صيانة تعهدات و أساليب الموئل الثاني فيما نحن نتقدم نحو الموئل الثالث. تلك المطالب تتمثل في الحفاظ على ثلاثة مبادئ رئيسية **للتحالف الدولي للموئل**:

- يجب أن تتمسك العمليات بالمبادئ المرسخة للموئل الثاني لكي تكون **شاملة** قدر الإمكان؛
- الحفاظ على **أجندة الموئل**، وعدم تشكيل "أجندة حضرية" ضيقة وأكثر انقساما؛
- يجب أن يواصل النهج الحقوقي والحوكمة الرشيدة في ترسيخ وإرشاد السياسات العالمية للمستوطنات البشرية والتعهدات المقابلة لها.

فالعمليات المختلفة للموئل الثالث من تحضيرات، وإعداد تقارير، ومداولات إضافة إلى محتوياتها يجب أن تستند على (1) تقييم الوفاء بالتعهدات المعقودة في الموئل الثاني؛ (2) مراجعة ممارسات حقوق السكن والحوكمة الرشيدة بما يتوافق مع الجوانب الجوهرية لوعود الموئل الثاني، مع الأخذ في الاعتبار الدروس المستفادة وزيادة وضوح المفاهيم للقضايا منذ عملية الموئل الثاني؛ وكذلك، (3) تحضير واقعي للتحديات الناشئة لتنمية المستوطنات البشرية والتي تضئ الطريق نحو العمل على تحسين " التنمية الريفية الحضرية المتوازنة"، وفقا لتعهد منذ الموئل الأول (1976).[2]

حتى الآن لا يوجد برنامج، أو حملة، أو تقرير دوري، لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أو الأمين العام قدم مراجعة أو تقييم للتعهدات المنبثقة عن الموئل الثاني، كما أغفلت الخطوط التوجيهية المقدمة من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لإعداد تقارير الموئل الثالث الوطنية، ذكر تلك التعهدات فضلا عن تقييمها. لذلك فمن الضروري، اتخاذ خطوات تصحيحية عاجلة إذا كانت عملية الموئل الثالث، ومؤتمرها، وموضوعاتها، ستكون ذات مغزى، وتبرر الجهود والموارد التي تدفق إليها من الأطراف الفاعلة المتعددة.

الوعود، الوعود

لقد تم تصنيف الوعود التي وضعتها الحكومات وشارك فيها شركاء التنمية في الموئل الثاني في المخرجات إلى "تعهدات" و "خطة العمل العالمية" تحت سبعة عناوين تنظيمية:



أ. المأوى الملائم للجميع
ب. المستوطنات البشرية المستدامة
ج. التمكين والمشاركة
د. المساواة بين الجنسين
ه. تمويل المأوى والمستوطنات البشرية
و. التعاون الدولي
ز. تقييم التقدم المحرز

فقد أعادت الدول والحكومات تأكيد التزامهم بالإعمال التدريجي الكامل نحو **حق الإنسان في السكن الملائم** 61 مرة في الوثيقة الختامية للموئل الثاني.[3] وكان من بين التعهدات المحددة والتي تقابل ذلك الالتزام القانوني، تعهدهم **بالحماية من عمليات الإخلاء القسري ومعالجته**.[4] وفي عام 1996، تعهدت الحكومات بشكل صريح **بمكافحة التشرد**.[5] ولا يوجد ذكر لتلك التعهدات الجوهرية في الخطوط التوجيهية لبرنامج الأمم المتحدة للموئل المتعلقة بإعداد التقارير الوطنية للموئل الثالث.[6]

تعتبر تعهدات أجندة الموئل الثاني، جميعها متنوعة ومتداخلة. ويبشر طابعها التدريجي بالأمل في بيئة معيشية أفضل من خلال:

- ضمان المساواة بين الجنسين[7]
- العمل على حماية البيئة[8]
- ممارسة التعاون الدولي[9]
- الحوكمة التشاركية على جميع المستويات[10]
- الحفاظ على سياسات الاقتصاد الكلي العادل[11]
- الاعتراف بنطاق الموئل للحضري والريف[12]
- تعزيز إدارة الأراضي القائمة على المجتمع المحلي[13]
- تعزيز سوق الأراضي التي تلبي احتياجات المجتمع[14]
- إشراك قطاعات متعددة والشراكة مع المجتمع المدني والمجتمعات المحلية[15]
- اعتماد أدوات مبتكرة تقوم بجني المكاسب في قيمة الأراضي وتستعيد الاستثمارات العامة[16]
- العمل على زيادة القدرة على تحمل نفقات السكن من خلال توفير الدعم وغيره من أشكال المساعدة المبتكرة، بما فيها دعم المساكن التي يتم بنائها ذاتياً.[17]

التقييـــم

كما ذكر في السابق، فالعنوان العريض الختامي لتلك الوعود مرتبط بالمهمة التي لاغني عنها في وضع تقييم للأداء استناداً إلى المبادئ الواردة تفصيلا في إعلان اسطنبول وجدول أعمال الموئل. فتعهدات الموئل الثاني عديدة وقد تم تلخيصها مثلما تم في "معايير تقييم الموئل الثاني" المتضمنة في الملحق المنفصل لذلك الملخص التمهيدي للتحالف الدولي للموئل.[18] وتوافق هذا المقترح مع أية معايير التقييم القياسية.[19] فالتقييم الأساسي لأداء تعهدات الموئل الثاني يجب أن يستعرض ما يلي:

- ***الصلـــة***: إلى أي مدى تتواءم تعهدات الموئل الثاني وما يقابلها من تدخلات مع أهداف واحتياجات التنمية الريفية والحضرية لكل من الحكومة المركزية والمحلية (القائمين على التنفيذ) وكذلك الفئات المستفيدة ذات الأولوية.[20] فينبغي أن تحدد عملية تقييم الصلة لتعهدات الموئل الثاني والتنفيذ المقابل لها سبل ارتباطهم بحل المشكلات على المستوى المحلي.

- ***التماســك***: كيف تبين تنفيذ تعهدات الموئل الثاني التكامل والتآزر مع غيرها من السياسات والتعهدات، مما يطرح ويجيب على الأسئلة عن كيفية ترابط تعهدات الموئل الثاني و المخرجات بشكل نسبي أو دقيق مع النتائج على رأس سلسة الجهود التي تتم على المستوى الدولي، الإقليمي، الوطني، وبناء شراكة فعالة مع المبادرات الأخرى ذات الصلة من أصحاب المصلحة، والمجتمع المدني وشركاء التنمية على الصعيد الوطني.

- ***الفعاليـــة***:إلى أي مدى تتواءم التدخلات مع أهداف الموئل الثاني ذات الصلة وتحقيق النتائج المقصودة و /أو غير المقصودة لتنمية الموئل. وينبغي أن تُظهرالنتائج إلى أي مدى لبت المخرجات، المؤشرات والأهداف (لأقصى قدر ممكن)، مع تحليل أسباب الإنجاز أو الإخفاق، والتعديلات الإستراتيجية، واستخلاص العبر.
- ***الكفـــاءة***: إلى أي درجة تم تحويل الموارد (الوقت، مستوى الجهود، التمويل، وغيرها) اقتصادياً إلى نتائج، والنظر في البدائل التي من المحتمل أن تكون أكثر فعالية من حيث التكلفة وأكثر سرعة.
- ***التأثيـــر***: ينبغي أن يراعي التقييم التأثيرات الإيجابية والسلبية، المقصودة وغير المقصودة لجهود الموئل الثاني ذات الصلة ضمن الإطار الزمني 1996–2016، والتي تغطي:
  - المحصلة الرئيسية لمستوى النتائج التي تم إنجازها حتى الآن بواسطة وضع تعهدات الموئل الثاني في إطار تنفيذي؛
  - أية نتائج متوقعة والتي لا تظهر الأدلة الكافية لما تم إنجازه.
- ***الاستدامـــة***:الاحتمالية لاستمرار الآثار الإيجابية على المدى الطويل للجهود والمداخلات أثناء فترة الأداء لأجندة الموئل الثاني (1996–2016)، فضلا عن احتمال الاستمرارية لما بعد تلك الفترة، وضمان الطابع المحلي للامتلاك، مع الحفاظ على استمرارية واستنساخ تلك الجهود من قبل الشركاء وغيرهم.

مزيد من الوضوح والدروس المستفادة منذ 1996

ينبغي أن ينطوي البناء على تعهدات الموئل الثاني والنتائج المستخلصة من تقييم أدائها، إعادة النظر للمبادئ والمفاهيم الواردة في أجندة الموئل الجديدة وأن يتم إدماجها بشكل أكثر وضوحاً. وفي أثناء الفترة التنفيذية لأجندة الموئل الثاني، قامت الدول والحكومات والهيئات المختلفة للأمم المتحدة وغيرهم من شركاء التنمية، بما فيهم منظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية بتطوير وبمزيد من التوضيح من تلك المفاهيم المتعلقةبحقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة المتضمنة في الموئل الثاني. في غضون ذلك، هذه المفاهيم وسبل تفعيلها قد تطورت لكي توفر المعلومة لعملية الموئل الثالث. في حين أنها لازالت تقع ضمن اختصاص شركاء الموئل الثالث فيما يتعلق بحصر تلك الممارسات والمفاهيم الجيدة، وقد حدد التحالف الدولي للموئل العناصر الرئيسية التالية التي من المتوقع لها أن تندرج ضمن تعهدات أجندة الموئل الجديدة:

الحق في المدينة، عناصرها، واشتقاقاتها: بالرغم من التعهد السابق في الموئل الأول، فقد تطور مفهوم "الحق في المدينة" في صيغة " الميثاق العالمي للحق في المدينة"، فالعديد من المواثيق المحلية، ومنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة (United Cities and Local Governments) " أجندة ميثاق حقوق الإنسان في المدينة"، والصيغ الإقليمية لتلك الفكرة، بالإضافة إلى الأدبيات الوفيرة المعنية بالنظرية والممارسة، و كذلك الحركات الاجتماعية الحضرية، تؤكد بشكل واضح على المطالبة بالحق في المدينة و المنصة العالمية الحالية بشأن الحق في المدينة.[21] كما وجدت أيضاً بلورة العناصر الخاصة بالحق في المدينة في مثل هذه التعبيرات ذات الصلة كما يلي: " مدينة حقوق الإنسان"، " حقوق الإنسان في المدينة"، "موئل حقوق الإنسان"، و "الحق في المدينة."[22]

الإنتاج الاجتماعي للموئل، فهو أيضا من المفاهيم التي أصبحت مرسخة بمرور الوقت، ولكن الأكثر أهمية هو الشكل السائد لبناء السكن والبيئة المقامة بشكل عام في العديد من المدن، خاصة في العالم النامي. فالإنتاج الاجتماعي للموئل (Social Production Of Habitat)، يشمل كل العمليات غير السوقية التي نفذت تحت مبادرة، وإدارة وسيطرة السكان، والتي تنشئ أو/ و تحسن من أماكن المعيشة الملائمة، والسكن وغيرها من عناصر التنمية العمرانية والاجتماعية، والتي يفضل أن تتم بدون العوائق التي تفرضها – على الرغم من ذلك في كثير من الأحيان– الدولةأو غيرها من الهيئات الرسمية أو السلطات.[23] فتجربة الإنتاج الاجتماعي للموئل توفر أساساً لإعمال حق الإنسان في السكن الملائم وما يقابلها من التزامات تمتد إلى التخطيط الحضري وغيرها من أشكال الدعم للمجتمعات المشاركة في عملية الإنتاج الاجتماعي للموئل، فضلا عن توضيحها للمفاهيم المرتبطة **بالشراكة بين القطاع العام والمجتمعي (public-popular partnership)**، و**الشراكة بين القطاعين العام والخاص والمجتمعي(public-private-popular partnership)**.

الوظيفة الاجتماعية للأرض والملكية، كانت موضوع نقاش وإصلاح السياسات المتزايدين على مدار السنوات الماضية منذ الموئل الثاني.[24] فمن الناحية النظرية، الوظيفة الاجتماعية هي " المساهمة التي تقوم بها أية ظاهرة إلى نظام أكبر تكون فيه تلك الظاهرة جزء منه".[25] أما من

ناحية الممارسة، تعتبر الوظيفة الاجتماعية لشئ ما هو استخدامه أو تطبيقه لصالح المجتمع الأكبر، خاصة مع إعطاء الأولوية لمن هم في حاجة أشد. لذلك، تتحقق الوظيفة الاجتماعية للأراضي والملكية، والسلع، والموارد أو الخدمات عندما يكون استعمالها يأتي في إطار تلبية احتياج اجتماعي عام أو في إطار لا يلبي الحاجة لشريحة من المجتمع. فالوظيفة الاجتماعية – وكذلك لحقوق الإنسان – للأرض أو الملكية في تنمية المستوطنات البشرية هي سياسة رئيسية التي يمكن من خلالها ضمان توزيع لمنافع النظام الاقتصادي بشكل أكثر إنصافاً. ويعتبر تطبيقه موضوع لأكثر الممارسات المعاصرة، و في بلدان بعينها، تم ترسيمه باعتباره شرطا دستورياً.

تقاسم قيمة الأراضي، على الرغم من أنه ينطوي على تعبيرات مختلفة،[26] إلا أنه ليس مفهوماً جديداً، ولكنه تعبيراً يعكس تعهد الموئل الثاني لكي " يبتكر أدوات التي من شأنها أن تحصل المكاسب من قيمة الأراضي وتستعيد الاستثمارات العامة."[27] فالعديد من الدول والمدن قد وضعت برامج، ومشاريع، ومؤسسات، وتشريعات مقابلة من أجل تفعيل التطبيق الاجتماعي في تقدير قيمة أو أرباح رأس المال الناتجة عن تقسيم المناطق، واستخدام، وبيع أو تنمية الأراضي أو الممتلكات. وعندما تتأتى تلك القيمة المضافة من الأراضي والممتلكات، يعتبر هذا النوع من الأصول العامة قيمة "منتجة اجتماعياً". فالعمل على تطبيق الوظيفة الاجتماعية لتلك الممتلكات، كالأصول يخلق قيمة من شأنها أن تعزز الرفاه للمجتمع المحلي أو البلدية، مع وظيفة توزيع فوائد تلك القيمة للمواطنين الأكثر احتياجاً، و/ أو للأغراض العامة.

التخطيط الشمولي للموئل، لا يمكن أن نعتبر المستوطنات البشرية مجال لمجموعة حصرية من أصحاب المصلحة. فالتشكيل المكاني، وتعريف كل من الحلول الفنية، و الاحتياجات والتطلعات البشرية، والاعتبارات البيئية للقرى، والبلدان، والمدن ينبغي أن يحدد جميعها من خلال التخطيط الحضري/ الإقليمي التشاركي باعتبارها سلعة أو خدمة عامة، و كذلك باعتبارها، عنصر من حق الإنسان في السكن الملائم. فالتخطيط التنموي الذي يستند إلى الإنصاف، والأخلاق، والقواعد، ويكون الناس محوره يمكنه أن يحسن من اقتصاديات التكتلات الحضرية، ويعزز الكثافة المستدامة، ويشجع التنوع الاجتماعي والمختلط لاستخدامات الأراضي، ويدعم مبدأ الشمولية، ويحقق أقصى قدر من التجانس، ويضمن تكافؤ الفرص، ويعزز الحيز العام الصالح للعيش، ويضمن شوارع حيوية وآمنة، وكذلك، يجعل المستوطنات البشرية أكثر إنصافاً، وفعالية، وديمقراطية، ومتوازنة بيئياً. كما أصبحت الرؤية التخطيطية والإدارية الأوسع من توصيف "الأجندة الحضرية الجديدة"، قابلة أكثر للتصور—أمراً لا غنى عنه بالفعل—في ضوء الجهود الرامية إلى الحفاظ على النظم الغذائية في نطاق المدن، ونظم النقل، وكذلك إعادة النظر في الفوارق الفاصلة "للريف"و "الحضر"، وتمكين ذلك النهج لنطاق المدن باعتبار أن هذا هو وظيفة التبادل المادي أو العضوي بين الريف والحضر.

النظم المالية المحلية، والتي يجب أن تتطور من مجرد كونها أدوات تدر الإيرادات، وتدير الميزانية، إلى عنصر رئيسي للتغيير الذي من شأنه أن يولد نتائج تنموية حقيقية. فيجب على النظم والخدمات المالية أن تدرك وظيفتها الاجتماعية في دعم التنمية التي يكون محورها الناس. كما يجب على الاستثمار العام والخاص أن يحترم " المبادئ الرئيسية والحقوق الأساسية في العمل"،[28] ويجب على سياسات الاستثمار أن تعمل بعزم على توليد فرص عمل لائقة،[29] وأن تضمن السكن اللائق والقدرة على تحمل نفقات تكاليف الموئل. فهناك ضرورة لإيجاد آليات تنظيمية لضمان أن النظم والخدمات المالية لن تخدم فقط العملاء والمستفيدين، ولكن سوف ستخدم أيضاً أصحاب الحقوق، خاصة الأسر التي في حاجة إلى مجموعة من خيارات الحيازة لتحقيق السكن الملائم ورفاه الإنسان.[30] كما يجب استعادة القيم المنتجة اجتماعيا بقدر كافي، لتمويل وتعزيز المساواة والإنصاف في الوصول إلى الخدمات العامة، والاستمرار في تحسين ظروف المعيشة وإدراك الحق في السكن الملائم بشكل كامل وتدريجي.

سيادة القانون والمحاسبة للانتهاكات التي ترتكب بشأن الحق في الموئل، لاسيما حق الإنسان في السكن الملائم، والمياه والصرف الصحي، والسلع والخدمات العامة وحقوق العملية ذات الصلة، يجب أن يتم إدراجها في صلب تعهدات الموئل الثالث. فممارسة عمليات الإخلاء القسري، والتشريد ونقل السكان، بما فيها زرع المستعمرات الاستيطانية في الأراضي المحتلة، والتلاعب الديمغرافي، ونهب الأراضي، وغيرها من الانتهكات الجسيمة، والخروقات والجرائم الخطيرة المستمرة مع سياسة الإفلات من العقاب في كل الأقاليم منذ عملية الموئل الثاني. ويجب على أجندة التنمية الجديدة والنظام العالمي، أن يضع حداً لكل تلك النماذج غير القابلة للاستدامة، والأخلاقيات المدمرة وخرق القواعد القائمة، مع ضمان إعمال جبر الضرر للضحايا والأشخاص والمجتمعات المتضررة.

الالتزامات خارج النطاق الإقليمي للدول في احترام وحماية، و في حالات معينة، إعمال مبادئ حقوق الإنسان يشكل بعداً واحداً[31] للواجبات بموجب المعاهدات التي تكرس حق الإنسان في السكن الملائم، وحق الإنسان في المياة وغيرها من عمليات حقوق الإنسان المرتبطة بالموئل

ترابطاً موضوعياً. كما أن الدول والهيئات الممثلة لها يقع على عاتقها إعلاء القواعد الأمرة للقانون الدولي من خلال علاقاتهم ومعاملاتهم الدولية، والقواعد التنظيمية الخاصة بالأطراف الثالثة.

المضي قدمـــاً

منذ عام 1996، هناك قضايا وتحديات مستجدة ومتنامية تنطبق على تنمية المستوطنات البشرية و تستحق الإضافة إلى أجندة الموئل الجديدة. فقد خلقت أنماط التحضر، والسياسات المستجدة، والأصوات المعارضة، فضلا عن الظروف البيئية، أموراً عاجلة لاجندة الموئل الجديدة لمعالجة:

القدرة على الصمود: لقد أثارت قضية تغير المناخ أولوية التأهب لمواجهة الكوارث في المستوطنات البشرية وقدرة الحفاظ على المرونة والصمود. فقدرة المستوطنات البشرية والسكان على الصمود، هو أمر أكثر حيوية في ضوء الأزمات ذات الطابع الدوري مثل تلك الموجودة في توزيع الموارد المالية، والغذائية، وغيرها من الموارد الأخرى. كما أن المستوطنات البشرية وسكانها مضطرة لتكون أكثر قدرة على الصمود، من أجل البقاء في مواجهة الصدمات التي تجلت منذ الموئل الثاني، إضافة إلى تلك الصدمات المتوقعة في فترة أجندة الموئل الجديدة. وعلى الرغم من أن المرونة يمكن أن تكون أمر مفضلاً، إلا أنه لايجب أن يفهم منه تحويل الأعباء على كاهل الضحايا للأزمات التي من صنع الإنسان، و الانتهاكات لحقوقهم الإنسانية، متوقعين منهم ومن المدافعين عنهم، فضلا عن غيرهم من الخيرين والممولين، الاستمرار في تحمل العواقب دون معالجة الأسباب الجذرية للأزمات، بما فيها المحاسبة وتحمل الأطراف المسئولة لالتزاماتها.

التحضر ليس أمراً حتمياً:وكأي نتيجة في تحقيق التنمية العالمية، فالقضية في مجملها تتعلق بمواجهة المعضلات من خلال صنع الخيارات والتصرف بناءا عليها. فمنذ الموئل الثاني، عززت أطراف بعينها المبدأ القائل بأن التحضر "أمر حتمياً".[32] مثل تلك الأيدولوجيا تغفل المسئولية الإنسانية وتقترح بأن قوى وعوامل التحضر أمر غير طوعي، أو أنه نتيجة لبعض الظروف القاهرة. كما أنها تغفل أيضاً قضايا السببية والمسئولية فيما يتعلق بالهجرة للمدن بسبب الإكراه والعوز، نتيجة لفشل تحقيق "التنمية الريفية الحضرية المتوازنة".[33] فالتحضر ليس أمراً ذاتي التنفيذ، بل إنه، نتيجة لخيارات الإنسان وما يقابلها من تدابير. فحقيقة وطبيعة التحضر انه نتاج للإرادة السياسية البشرية، ومن بين خيارات أخرى متعمدة.

ويعتبر التحضر خياراً سياسياً متعمداً من بين خيارات أخرى. وحالياً في ظل الأنماط والفرص الحضرية الواقعية والخيالية التي يتطلبهاالهيمنة السوقية، فهي أيضاً ليست ذاتية التنفيذ. فقد أصبح توزيع الثروة والفقر الحضري ممنهجاً، ولكنه أيضاً يتركز في خيارات سياسية متعمدة. لذلك، فعملية التنمية، بما فيها التنمية الحضرية هي ليست أمراً حتمياً، خطياً أو دائما تمضي نحو الأمام، وليست أمراً يمكن الرجعة فيه دون إيجاد بديل أو مستثناه من التقيد اللازم.

توزيع القيم الاقتصادية، هو ليس مجرد نمواً، بل هو من التدابير بالغة الأهمية للتنمية، إضافة إلى نجاح السياسات والحوكمة. فالمصالح الخاصة غير الخاضعة لتنظيم لا تزال مستمرة في اكتناز الثروات والموارد الطبيعية للعالم. هناك العديد من أصحاب المليارات أكثر من أي وقت مضى، بل في بعض البلدان،[34] تجاوز الأغنى 10% من التفاوت الوطني أثناء ذروة العصر الذهبي لها قبل قرن من الزمان.[35] فإذا تم تخصيص خمس واحد فقط من الثروة التي يمتلكها 1225 ملياردير على مستوى العالم للارتقاء بالمستوطنات البشرية، فإن 1 تريليون دولار صافي يمكنهم حل مشاكل العشوائيات وأوضاع السكن غير الملائمة بشكل جيد خلال فترة الموئل الثالث. وقد تفشل الدول والحكومات في أداء واجباتها وتؤدي إلى إفقار المواطنين إذا لم تقم بإعادة خطة توزيع الثروة. وفي جميع الأحوال، سوف يستثمر فقراء الحضر 1 تريليون دولار أخرى من أموالهم الخاصة في الإنتاج الاجتماعي للموئل وفي وقت أقل من الذي مضى. فالإدارة الجيدة للعائدات من ذلك الاستثمار الاجتماعي ودعمه، سوف يخلق الملايين من فرص العمل، ويضمن أوضاع معيشية كريمة، ويحقق مبادئ حقوق الإنسان في تحسين الرفاه للإنسان. وقد اتسم انعدام المساواة الدخل بأنه "التحدي الرئيسي في وقتنا هذا".[36] وفي فترة الموئل الثالث، يجب على الدول ألا تخفق في مواجهة تلك التحديات، من خلال إرجاء مبادئ السوق وعواقبه، كما لو كان أمراً "حتمياً".

الخلاصة

على الرغم من أن تعهدات الموئل الثاني لم يتم تفعيلها وتقييمها على نحو صحيح، إلا أنها وفرت أساساً قوياً لمواصلة التطوير في المبادئ والتعهدات من أجل الوصول لحياة أفضل مع أجندة الموئل الجديدة لعام 2016. فوعود الموئل الثاني لا تزال تحتاج إلى التحسين والتطوير

وفق ما تم اقتراحه أعلاه. وفي هذا الوقت ومع رصد وتقييم الأهداف خلال العشرين سنة القادمة لأجندة الموئل، أخيرا لا تزال الفرصة تطرح نفسها لإصلاح برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وفق تماشيه مع المثلث المكون من (الأمن، التنمية، وحقوق الإنسان) والتي تمثل أغراض الميثاق الأساسي للأمم المتحدة، باعتبارها من المنظمات المتخصصة القائمة على تطبيق الميثاق وفق مبدأ حسن نية. وأية أجندة حضرية جديدة تقصر في الوفاء بتلك المعايير ستواجه خطر التعرض للإهمال كما حدث في التخلي عن وعود الموئل الثاني، وسوف تتبدد الجهود والموارد الهائلة التي تم استثمارها في عملية الموئل الثالث والسنوات الأربعون الماضية في وضع وتطوير المعايير.

المراجع:

[1] التحالف الدولي للموئل هو شبكة عالمية تضم 400 منظمة عضو ويعملون في أكثر من 120 دولة على قضايا الموئل ومسائل حقوق الإنسان ذات الصلة. لمزيد من المعلومات، راجع: www.hic-net.org (البوابة) ومواردها الإقليمية والموضوعية المتاحة على موقع.

[2] راجع إعلان أسطنبول بشأن المستوطنات البشرية [إعلان إسطنبول]، وأجندة الموئل، الفقرات 29، 43(ط)، 43 (ك)، 109، 111، 126، 156، 163–69، A/CONF.165/14، 14 يونيو/حزيران 1996، على الموقع التالي: http://ww2.unhabitat.org/declarations/habitat_agenda.asp

[3] كما تم صياغتها في إعلان إسطنبول بشأن المستوطنات البشرية [إعلان إسطنبول]، الفقرة 8، وأجندة الموئل، مصدر سبق ذكره، الفقرات 39، 61.

[4] أجندة الموئل، مصدر سابق، الفقرات 40(ن)، 61(ب)، 98(ب).

[5] إعلان اسطنبول، الفقرة، 4؛ أجندة الموئل، الفقرات، 8؛11؛38؛40(ط)؛ 61(ج)؛115؛119(ك)؛204(ذ).

[6] "الخطوط التوجيهية والصياغة لإعداد التقارير الوطنية: حول ستة مواضيع رئيسية، وثلاثون قضية، واثنا عشر مؤشرا" على الرابط التالي: http://unhabitat.org/wp-content/uploads/2014/07/Guidelines-and-Format-for-the-Preparation-of-National-Reports-On-Six-Key-Topics-Thirty-Issues-and-Twelve-Indicators.pdf

[7] أجندة الموئل، مصدر سابق، الفقرات، 119(أ–ل)، 46(أ–ه)، 72(أ)، 78(و)، 46(ج)، 51، 72، 119(ي)، 120(و)، 127(ب)، 180(ز)، 180(ل)، 208(ب)، 239.

[8] إعلان إسطنبول، الفقرات، 1،3،4،7،9،10،11؛ أجندة الموئل، الفقرات، 128–144، ومن خلال إجمالي مراجع 278.

[9] أجندة الموئل، مصدر سابق، الفقرات، 119(ك)، 204 (أ–ي)، 204 (م)، 204 (ذ).

[10] أجندة الموئل، مصدر سابق، 50(ج)، 113(ل)، 68(ب).

[11] المصدر السابق، الفقرات، 40(أ)، 62، 65،67(ب)، 115، 186(د)، 189(ب)، 201(ب).

[12] إعلان اسطنبول، مصدر سابق، الفقرات، 6،10؛ أجندة الموئل، مصدر سابق، الفقرات، 46(د)، 68، 68(ج)، 70(أ)، 70(ج)، 75، 79(م)، 104، 113(أ–ن)، 114.

[13] أجندة الموئل، مصدر سابق، الفقرات، 74(ج)،75، 113(م).

[14] أجندة الموئل، مصدر سابق، الفقرات113–14.

[15] إعلان اسطنبول، مصدر سابق، الفقرة، 8؛ أجندة الموئل، مصدر سابق، الفقرات، 50(ج)، 61(ج، ت)، 113(ل).

[16] أجندة الموئل، مصدر سابق، الفقرة، 76(ح).

[17] أجندة الموئل، مصدر سابق، الفقرات، 47؛61(ج)، 72(ب)،73، 74.

[18] راجع "معايير تقييم الموئل الثاني"، على الرابط التالي: http://www.hlrn.org/img/documents/Points4UN-Habitat.pdf.؛ وراجع أيضاً منهجية التقارير: http://hlrn.org/img/documents/Reporting_Method_Merger_AR.xlsx.

[19] منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (Organization for Economic Cooperation and Development)، *مبادئ لجنة متابعة التنمية لتقييم المساعدة الإنمائية لجنة المساعدة الإنمائية* (Development Assistance Committee)، (باريس: الفريق العامل لجنة المساعدة الإنمائية بشأن تقييم المساعدة، 1998)؛ *معايير منظمة التعاون ولجنة المساعدة لتقييم التنمية الدولية: تقييم وأفكار للتحسين* (باريس: الفريق العامل لجنة المساعدة الإنمائية بشأن تقييم المساعدة،1998)، على الرابط التالي: http://www.oecd.org/development/evaluation/50584880.pdf؛ *معايير التقييم وفقا لنظام الأمم المتحدة* (نيويورك: مجموعة التقييم الأممية، إبريل/نيسان 2005)، على الرابط التالي:http://www.uneval.org/document/detail/22 ؛ *جودة المعايير لتقييم التنمية* (باريس: منظمة التعاون/ لجنة المساعدة، 2010)، على الرابط التالي: http://www.oecd.org/dataoecd/55/0/44798177.pdf.

[20] لكي يتم تسميتها بشكل واضح في أجندة الموئل الجديدة. يتضمن ذلك الأشخاص والفئات المفقرة، المهمشة، المستضعفة، مثل: الأطفال، الأشخاص ذوي الإعاقة، المشردين، كبار السن، المهجرين، الفلاحين، المشردين وليس لهم منازل، المهاجرين، الشعوب الأصلية، العمال غير الرسميين، السكان في المناطق غير الرسمية، من ليس لهم أراضي، المثليين، محدودي الدخل، الأقليات (عرقية، عنصرية، وغيرها)، الرحال، الشعوب تحت الاحتلال، المتعايشين مع مرض نقص المناعة وغيره من الأمراض، اللاجئين، واضعي اليد أصحاب الحيازة السلبية، عديمي الجنسية، المستأجرين، المتنقلين، الشعوب القبيلة، العاطلين، المرأة، الشباب، وغيرهم.

[21] راجع موقع المنصة العالمية للحق في المدينة على الرابط التالي: http://www.righttothecityplatform.org.br/programacao/.

[22] راجع "قسم المصطلحات"، نشرة أحوال الأرض، العدد 11 (نوفمبر/تشرين الثاني 2014)، على الرابط التالي: http://landtimes.landpedia.org/.

[23] لمزيد من المعلومات والحالات، راجع الموقع العام للتحالف الدولي للموئل وموقع شبكة حقوق الأرض والسكن.

[24] وخاصة اللجنة المعنية بالأمن الغذائي العالمي " الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسئولة لحيازة الأراضي، والغابات، ومصايد الأسماك في إطار الأمن الغذائي القومي" (2012)، على الرابط التالي: http://www.fao.org/nr/tenure/voluntary-guidelines/en/

[25] Thomas Ford Hoult, *Dictionary of Modern Sociology* (Totowa NJ: Littlefield Adams 1969), p. 139.

[26] وتعرف أيضاً بمصطلحات أخرى مثل "*plusvalía*," "*mais-valia*," and "land-value capture"، في العديد من أدبيات التنمية ذات الأسس الحضرية.

[27] أجندة الموئل، الفقرة، 76(ح).

[28] راجع منظمة العمل الدولية، "الإعلان بشأن المبادئ الأساسية والحق في العمل" (1998)، على الرابط التالي: http://www.ilo.org/declaration/lang--en/index.htm

[29] كما حددت منظمة العمل الدولية، على الرابط التالي: http://www.ilo.org/global/topics/decent-work/lang--en/index.htm

[30] راجع "تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في السكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي لائق، والحق في عدم التمييز في ذلك السياق، راكيل رولينك"، A/HRC/25/54، 30 ديسمبر/ كانون الأول 2013، على الرابط التالي: http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/RegularSessions/Session25/Documents/A-HRC-25-54_en.doc

[31] إضافة إلى الأبعاد المحلية، والفردية، والجماعية للواجب بموجب العهد والالتزامات في مواجهة الكافة.

[32] أنظر "بيان للمدن"، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، الحملة الحضرية العالمية، على الرابط التالي: http://www.worldurbancampaign.org/manifesto-for-cities/

[33] كما تعهدت فيما سبق أعلاه، الملاحظة الأولى.

[34] على سبيل المثال الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة.

[35] Thomas Picketty, *Capital in the Twenty-first Century* (Cambridge MA: Harvard University Press, 2014).

[36] "Remarks by the President on Economic Mobility," The White House, Office of the Press Secretary, 4 December 2013, at: http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2013/12/04/remarks-president-economic-mobility.